# ورقة عمل

# إحصاءات التجارة الخارجية في الخدمات

# في سلطنة عمان

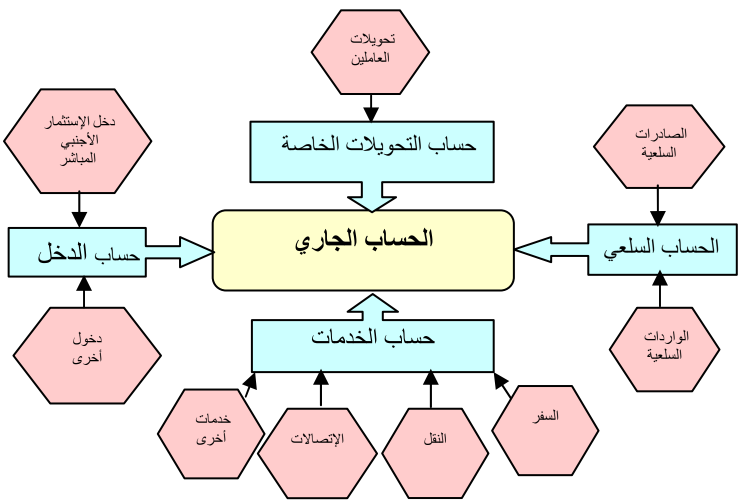
**القاهرة ٦-٩ فبراير٢٠٠٧**

# التجارة الخارجية في الخدمات (سلطنة عمان)

تزداد أهمية الإحصاءات يوما بعد يوم بسبب الحاجة الماسة لهذه الإحصاءات لرسم السياسات واتخاذ القرارات لتحقيق الأهداف المتوخاة. وتأتى أهمية إحصاءات التجارة الخارجية من حيث أنها تعكس صورة واضحة عن العلاقات التجارية بين السلطنة وبقية دول العالم، وعن مدى تطور هذه العلاقات مما يساعد في وضع الدراسات التي تساعد في تنمية هذه العلاقات وتطويرها وهى من أهم المؤشرات عن وضع الاقتصاد الوطني ومدى نموه وازدهاره. والجدير بالذكر إن الخدمات هي من اكبر القطاعات المتلقية لتدفقات الاستثمارات الدولية حيث تستأثر بأكثر من نصف التدفقات العالمية للخارج ، وشملت الخدمات نحو خمس التجارة العالمية من حيث ميزان المدفوعات.

**سنستهدف في هذه الورقة إلقاء الضوء على التجارة الخارجية في الخدمات كأحد مكونات ميزان المدفوعات[i] ، حيث سنبدأ بتقديم عرض موجز للحساب الجاري العماني الذي حفل بالعديد من التطورات والتباينات في أداء حساباته الفرعية الأربعة[ii] حيث سنقوم بالتركيز على حساب الخدمات موضوع ورشة العمل.**

يعتبر ميزان المدفوعات[iii] ضمن الأدوات التحليلية التي يمكن من خلالها التعرف على بعض جوانب تطور الأداء الاقتصادي الكلي في السلطنة ، وذلك كونه وسيلة فنية قائمة على أساس دراسة ووصف لكافة التدفقات الاقتصادية ، وبالتالي التعبير بشفافية عن أية إختلالات في الاقتصاد الوطني ، وبذلك يعتبر مؤشرا يوضح مدى الحاجة إلى تعديل السياسة العامة لإصلاح أي إختلالات هيكلية . وتبرز أهمية هذا الميزان نظرا لارتباطه الوثيق بالمجاميع الاقتصادية الكلية المتضمنة بإحصاءات الحسابات القومية كالناتج المحلي الإجمالي ، والدخل القومي ، والادخار والاستثمار وغيرها . كما أنه يحتل أهمية خاصة في الإقتصادات الصغيرة الحجم - نسبيا - المنفتحة على العالم الخارجي مثل الاقتصاد العماني كونها تعتمد اكثر على التدفقات التجارية.

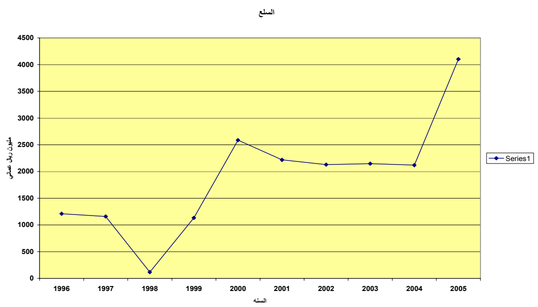



والجدير بالذكر أن الحساب الجاري يعتبر الأكثر أهمية من الناحية التحليلية في ميزان المدفوعات ، وذلك وكما سبق إن اشرنا لوجود علاقة قوية بين هذا الحساب وعدد من المتغيرات الإقتصادية مثل الموازنة العامة للدولة وأسعار الفائدة والعمالة الوافدة وحركة التجارة الخارجية وسعر الصرف الحقيقي . وبالنسبة للسلطنة عادة ما يفسر هذا الحساب عن عجز ، وذلك نظرا لأن العجز في حساب الخدمات وحساب الدخل وحساب التحويلات الخاصة عادة ما يكون أكبر من الفائض في الحساب السلعي .

ومما تجدر الإشارة اليه، إن عجز الحساب الجاري يؤدى إلى تخفيض حجم الاحتياطيات أو يزيد من الالتزامات الأجنبية وينعكس تخفيض حجم الاحتياطيات في شكل ضغط على العملة المحلية، كما أن العجز يشير إلى وجود استهلاك محلى مرتفع سواء من قبل القطاع الخاص أو القطاع العام وبالتالي يعطى مؤشر بوجوب القيام ببعض الإصلاحات.

## ١. الميزان السلعي

يحظى الميزان السلعي باهتمام كبير من قبل الإقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء[iv] ، حيث أصبح انسياب السلع والخدمات ورأس المال والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، ويعزى ذلك إلى الدور المركزي الذي يلعبه القطاع الحقيقي في تحفيز بقية المتغيرات الاقتصادية والمالية وعلاقته الوثيقة بالنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد الاقتصادية على النطاق العالمي، ومن هذا المنطلق، تحتل مؤشرات الميزان السلعي أهمية كبرى في الدراسات والبحوث الاقتصادية.




أما بالنسبة للاقتصاد العماني المعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي يلعب هذا القطاع دورا مهما في خدمة الاقتصاد الوطني. ذلك أن حصيلة الصادرات السلعية تدعم بفاعلية تمويل الخطط التنموية ورفع معدلات الاستثمار وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى تعظيم موارد البلاد من النقد الأجنبي. ومن ناحية أخرى، وفي ضوء المشاريع الكبيرة المنفذة والمزمع تنفيذها تلعب الواردات الدور ذاته وخاصة الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة.

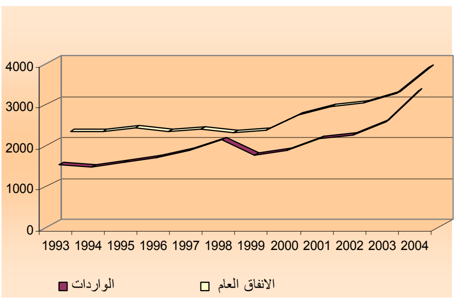
ومما تجدر الإشارة إليه، انه عادة ما يكون هناك فائض في الميزان السلعي للسلطنـة، ويعزى ذلك إلى حصيلة السلطنة من الصادرات النفطية ذات الأهمية النسبيـة الكبيرة في إجمالي صادرات السلطنة.

(١) الصادرات السلعية:

تعد قضية تنشيط الصادرات إحدى أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه السلطنة كونها محفزة للعملية الإنتاجية، فبدون توسيع عمليات التصدير يظل الإنتاج الوطني مقيدا بالسوق المحلى الضيق ، وبالتالي يعانى اقتصاد البلاد من عدم القدرة على التوسع والازدهار ويحد من قدرة الدولة على تحقيق هدفها الرئيسي في التنمية المتمثل في الارتقاء بمستوى معيشة مواطنيها. هذا ، ولقد ركزت جميع الخطط الخمسية التنموية في السلطنة على تنويع مصادر الدخل القومي كوسيلة للوصول إلى الهدف المشار إلية من خلال إعطاء الأولوية للقطاعات الإنتاجية غير النفطية (الصناعة التحويلية، ...الخ) وذلك لبناء قاعدة تصديرية واسعة والتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

(٢) الواردات السلعية :

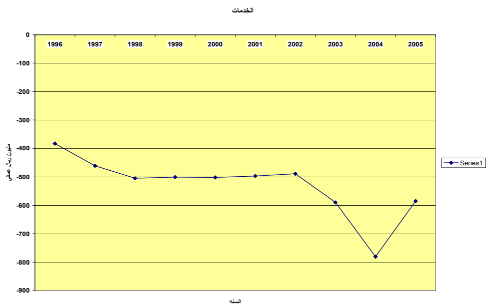
تحتل الواردات السلعية الرأسمالية والاستهلاكية أهمية كبيرة في الاقتصادات النامية عموما لمواكبة متطلبات عملية التنمية الاقتصادية وفق برامج زمنية محددة ووفق آليات قابلة للتنفيذ بما



يتماشى مع التطورات العالمية في المجالات الاقتصادية. ومن جانب آخر، فإن الحصول على تلك السلع يترتب عليه استنزاف للعملات الصعبة الداعمه لعملية التنمية وما لها من انعكاسات في تفاقم عجز ميزان المدفوعات وخلق ضغوط على العملة الوطنية

**٢. حساب الخدمات**

يشير حساب الخدمات إلى خلاصة نتائج المعاملات الخدمية فيما بين المقيمين في الاقتصاد المحلي والمقيمين في الإقتصادات الأخرى، المرتبطة بخدمات الشحن والسفر[٧] والتأمين وغيرها من الخدمات ذات الأهمية المتزايدة في التجارة الدولية مثل الخدمات المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات وغيرها .وفيما يلي نبذه عن هذه الخدمات:




- السفر: يغطى هذا البند السلع والخدمات التي يحصل عليها المسافرين من اقتصاد معين خلال فترة بقائهم لمدة تقل عن سنة واحدة في ذلك الاقتصاد.

أنواع السفر:

- o السفر لأغراض الأعمال.
- o السفر لأغراض شخصية كالاستجمام، المشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية، زيارة الأقارب، الحج والعمرة، العلاج، التعليم وغيرها.

ونحصل على هذة البيانات من العديد من المصادر من بينها:

- o بيانات السياحة(مسح السياحة بوزارة الاقتصاد الوطني)
- o بيانات التعليم (استمارة وزارة التعليم العالي)
- o بيانات العلاج (استمارة وزارة الصحة)
- o الحج والعمرة (استمارة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية)

- النقل: يشتمل هذا البند على جميع خدمات النقل (البحري والجوى وغيرها) التي يؤديها المقيمون في اقتصاد معين لصالح مقيمين في اقتصاد أخر، والتي تعنى بنقل الركاب والسلع(الشحن)، واستئجار الناقلات بأطقمها، إلى جانب الخدمات المساندة والمساعدة الأخرى. ويتم تجميع هذا البند عن طريق مسح مصمم إلى الطيران العماني وشركات الطيران الأجنبية بالإضافة إلى المسح المعد لميناء السلطان قابوس وميناء صلاله وشركة خدمات الطيران ومطار السيب الدولي.
- التأمين: يتم تجميع هذا البند من خلال مسح سنوي يرسل إلى جميع شركات التامين ووسطاء التامين العاملين في السلطنة.
- الاتصالات: يتم تجميع هذا البند من خلال مسح سنوي يرسل إلى الشركة العمانية للاتصالات وشركة النورس.

- خدمات أخرى:يغطى هذا البند المدفوعات لغير المقيمين مقابل الخدمات يقدمونها للحكومة وقطاع النفط ووزارة الدفاع ، كما تشمل رسوم الاستشارات المقدمة مقابل اختيارهم للمشروعات بغرض إعداد دراسات الجدوى ، ويكون دائما (مدين) ويتم تجميع بيانات من خلال استمارات ترسل إلى وزارة المالية ووزارة الدفاع وشركة تنمية نفط عمان.

وبشكل عام بالنسبة للسلطنة دائما ما يسفر ميزان الخدمات عن عجز نظرا لأن التدفقات النقدية الخارجة مقابل الخدمات أكبر من التدفقات النقدية الداخلة إلى الاقتصاد الوطني مقابل الخدمات .وتشير البيانات المتوفرة لهذا الحساب إلى إن مدفوعات هذا الحساب في تزايد مستمر خلال العشر سنوات الماضية حيث وصلت إلى رقم قياسي في عام ٢٠٠٤م بقيمة(٧٨١)مليون ريال عماني. ولذلك تعتبر الخدمات إحدى القنوات التي تعيق تحقيق التوازن المستهدف ، الأمر الذي يظهر الحاجة إلى تدخل الحكومة والقطاع الخاص للتخفيف من نزوح الأموال إلى الخارج مقابل الخدمات من خلال توفيرها محليا .

## ٣. حساب الدخل

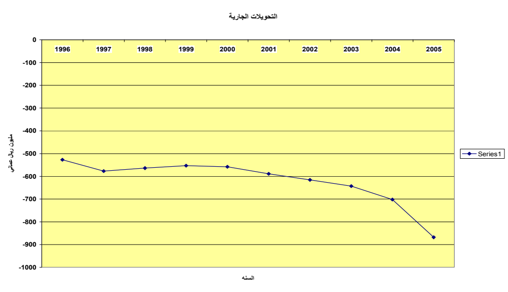
تشير نتيجة حساب الدخل الايجابية إلى إن الاقتصاد يمتلك استثمارات ضخمة في الخارج تدر علية دخلا اكبر من ألفوائد المدفوعة على الالتزامات الأجنبية سواء كانت قروض أو استثمارات. في تشير النتيجة السلبية لوجود التزامات مالية للخارج اكبر من عوائد الاستثمارات المحلية في الخارج.




يدرج في الجانب (الدائن) في هذا الحساب إجمالي قيمة الدخول والعوائد المحققة من أصول استثمارات المقيمين بالاقتصاد المحلي والموظفة بالخارج سواء الموزعة منها أو المحتجزة بما في ذلك قيمة الدخول المعاد استثمارها في الخارج. في حين يتضمن الجانب (المدين) لحساب الدخل على قيمة الفوائد والعوائد المستحقة لغير المقيمين نظير توظيف استثماراتهم في الاقتصاد العماني.وتشير الأرقام المستوحاة من البيانات المتوفرة للجانب الدائن لهذا الحساب إلى إن تزايد متحصلات السلطنة من استثماراتها في الخارج. وفي الجانب الآخر تشير البيانات المتوفرة للجانب المدين لحساب الدخل إلى الارتفاع المطرد في قيمة مدفوعات هذا الحساب خاصة فيما يتعلق بالأرباح والفوائد المحولة للخارج والتي تزيد من مدفوعات الجانب المدين، ولذلك يظهر عجز مستمر في نتيجة هذا الحساب. وعليه لابد من جذب الاستثمارات الأجنبية للمساعدة على جلب وسائل التقنية الحديثة القادرة على رفع مستوى جودة المنتجات العمانية والاستفادة من الخبرة الأجنبية في السوق العالمية لفتح المجال أمام عقد صفقات عالمية لتسويق المنتجات العمانية.[vi]

## ٤. حساب التحويلات الجارية بدون مقابل

إذا كانت نتيجة هذا الحساب ايجابية (تدفقات إلى الداخل) سواء على شكل تحويلات العاملين أو غيرها فأنها تضاف إلى الناتج القومي الاجمالى في حين أنها تطرح إذا كانت نتيجة سلبية، ولعل هذا ما يفسر التباين بين كل من الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومي الاجمالى في كل من

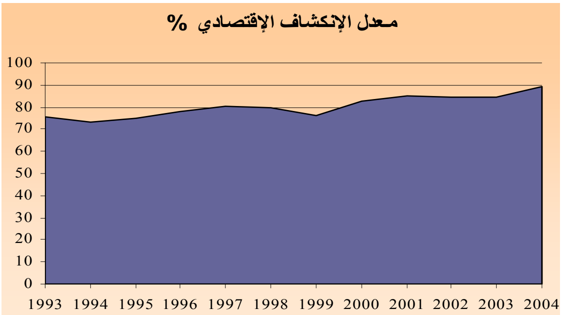


الدول المتقدمة و الدول النامية فعلى سبيل المثال نجد إن الناتج القومي الإجمالي في الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة اكبر من الناتج المحلى الإجمالي وذلك كون هذه الدول تنتج و تصدر خدمات ولديها عوائد اكبر من استثماراتها الخارجية في حين نجد إن الناتج القومي الإجمالي في الدول النامية مثل السلطنة اقل من الناتج المحلى الاجمالى كونها تستورد خدمات وتدفع عوائد كبيرة على الاستثمارات الأجنبية في الداخل.

هذا، ويعكس هذا الحساب بعض جوانب البناء الهيكلي للاقتصاد العماني حيث يبرز الارتفاع الملحوظ في إجمالي قيمة مدفوعات المقيمين في الاقتصاد المحلي نحو الخارج. وتشير البيانات المتوفرة في هذا السياق إلى التزايد المطرد في قيمة تحويلات العمالة الوافدة، ويعزى ذلك أساسا إلى الزيادة في أعداد العمالة الوافدة بكل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي.[vii] وعلية، يمكن القول بان الاقتصاد الوطني لا يزال يعتمد على العمالة الأجنبية في تسيير مشاريعه وخطط التنمية الاقتصادية فية وبالتالي تمثل تحويلات هذه العمالة ثقلا واضحا على ميزان مدفوعات البلاد، الأمر الذي يوجب وجود آلية تحد من الآثار السلبية لهذه التحويلات.

## الـخلاصة:

يعكس حجم التبادل التجاري الكبير في الميزان السلعي التركيبة الهيكلية للاقتصاد الوطني وطبيعته المنفتحة على الإقتصادات الأخرى، حيث ارتفعت نسبة المساهمة الصافية للتجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي المحلي[viii] قد من ٢٠% في عام ١٩٩٦م إلى نحو ٣٥% في عام ٢٠٠٥م. وفى هذا السياق، يجب أن لا نغفل تأثير قطاع التجارة الخارجية في الخدمات في وضع الحساب الجاري العماني والذي يسفر عن عجز في بعض السنوات يتطلب تمويله إما اللجوء إلى الاحتياطيات الحكومية أو تدفقات مالية إلى الاقتصاد الوطني عن طريق الاقتراض أو الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحافظة.[ix] وعليه، وفـي ضوء الإمكانيات الحاليـة فإنه مـن المتوقـع أن تكون الفوائد المجنية من تحرير التجارة العالميـة متواضعة إلى حد ما خاصة وأن قواعد منظمة التجارة العالمية لا تسري على النفـط ومنتجاته.




إن تبنى سياسات اقتصادية متوازنة يعد أحد محاور التنمية الرئيسية لما تشكله من اتصال وتفاعل مع الاقتصاد العالمي. وتزداد أهميتها مع زيادة الانفتاح التجاري للدولة خاصة في ظل الاندماج العالمي الراهن. لذا من الضروري إن يتم تبنى سياسات اقتصادية فاعلة ومرنة تكون قادرة على تعزيز مردودات السلطنة من جراء مبادلاتها التجارية. وعلية، فأن تحقيق معدلات مرضية للتنمية الاقتصادية في السلطنة -كغيرها من السلطنة النامية- يتطلب وجود تناغم وتنسيق تام ومتبادل بين الحسابات الفرعية الأربعة للحساب الجاري وذلك من خلال توجية السياسات الاقتصادية لخدمة أغراض استراتيجية التنويع الاقتصادي.

***　　　***　　　***

[i] نظرا لتنوع وتعدد المعاملات الاقتصادية المشمولة في ميزان المدفوعات فإن إحصاءاتة تتضمن حسابين رئيسيين هما الحساب الجاري الذي يتضمن المعاملات المرتبطة بالسلع والخدمات وعوائد عناصر الإنتاج والتحويلات بدون مقابل. والحساب الرأسمالي والمالي الذي يعكس المعاملات المرتبطة بالتحويلات الرأسمالية والمعاملات المرتبطة بالأصول غير المنتجة مثل الأراضي والعلامات التجارية بالإضافة إلى المعاملات المرتبطة بالاستثمار المباشر والاستثمار في محفظة الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى. وختاما الميزان الكلي الذي يعكس نتائج إحصاءات ميزان المدفوعات المترتبة على المعاملات في الحسابين السابقين والتي تنعكس على إجمالي الأصول الاحتياطية

[ii] الميزان السلعي و حساب الخدمات و حساب الدخل وحساب التحويلات بدون مقابل.

[iii] يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيـان إحصائي يقدم سجلا نظاميا للمعاملات بين اقتصاد معين وبقية العالم خلال فترة زمنية محددة. ويشتمل ميزان المدفوعات على جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، وغير المقيمين أي المقيمين في باقي دول العالم. وبشكل عام، دائما ما يكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية المحاسبية و ينقسم رأسيا إلى جانبين، جانب دائن يمثل المتحصلات أو الإيرادات من العالم الخارجـي، وجانب مدين يمثل المدفوعات للعالم الخارجي، كما يتم تسجيل المعاملات على أساس القيمة السوقية، ويكون توقيت التسجيل هو النقطة التي يحدث فيها تغير الملكية وذلك بإتباع مبدأ الاستحقاق. كما أن ميزان المدفوعات يعنى بالتدفقات وليس بالأرصدة، وتسجل جميع المعاملات الواردة فيه طبقا لقواعد النظام المحاسبي ذي القيد المزدوج.

[iv] وقد اكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في ضوء التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي المتمثلة في ظهور التكتلات الاقتصادية وقيام منظمة التجارة العالمية W.T.O التي تعمل على فتـح أسواق الدول الأعضاء لتنمية التبادل التجاري فيما بينها من خلال خفض الرسوم الجمركية بشكل عام وتذليل عقبات وقيود التجارة العالمية.

[v] سواء لإغراض شخصية مثل السياحة والعلاج والتعليم وأداء الشعائر الدينية.

[vi] ضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي لتغذية السوق المحلي برؤوس أموال جديدة تساعد على زيادة وتيرة النمو من خلال وضع القوانين والتسهيلات الكفيلة بجذب هذه الاستثمارات.

[vii] إن الإحصاءات السكانية تشير إلى إن عدد سكان السلطنة يبلغ ٢٫٥ مليون نسمة منهم ٧٥% عماني، ومن الملاحظ حسب تلك الإحصاءات إن ٨٦% من الأجانب على قيد العمل في حين ١١% فقط من العمانيون يعملون، الأمر الذي يشكل مشكلة اقتصادية واجتماعية.

[viii] نسبة قيمة الفائض المحقق في الميزان السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

[ix] على الرغم من إن السلطنة تتمتع بتبادل تجاري ضخم وتتسم سياستها الاقتصادية بقدر كبير من الحرية الأمر الذي يهيئها لجني فوائد التجارة العالمية، بيد أن تحقيق اندماج اقتصاد السلطنة في النظام الاقتصادي العالمي لا يزال يستلزم المزيد من الجهود. فعلى الرغم من أن نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي تعد من بين أعلى النسب على نطاق العالم إلا أن هذا المقياس للانفتاح

ix يتأثر كثيرا بالصادرات النفطية والموقع الجغرافي المتميز والقريب من الأسواق الكبرى، حيث أن حصة الصادرات العمانية المنشأ في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الأخيرة ظلت متواضعة لا تتجاوز ٣، ٣% في المتوسط.